التحديث حال الأسفار وأثره في النقد الحديثي
من خلال تطبيقات النقاد

Narrating hadiths during travel and its impact on hadith criticism Through critics' apps

عوامرية عبد المؤمن[1]
طالب دكتوراة بجامعة الجزائر 1 يوسف بن خدة – الخروبة
aamoumenuniv@gmail.com
د. حفيظة بلميهوب
جامعة الجزائر 1 يوسف بن خدة – الخروبة –
hafida_1964@yahoo.fr

تاريخ الوصول 2020/07/19 القبول 2021/12/0 النشر على الخط 2022/06/05
Received 19/07/2020 Accepted 20/12/2021 Published online 05/06/2022

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دقة المنهج النقدي عند المحدثين بإعمالهم الظروف والأحوال المحيطة بالرواية تحملاً أو أداءً، وذلك من خلال بيان أهم المصطلحات المتعلقة بالنقد وضرورته، وكذا الحاجة إلى الرحلة في طلب الحديث، ثم بيان الجانب التطبيقي في نقد الأحاديث بسبب ما يحف تحمل الرواة في الرحلة وأثرها عليهم، ثم بسبب أدائهم فيها وأثرها عليهم، وختمت المقال بذكر أهم نتائج البحث.

الكلمات المفتاحية: الأسفار؛ النقد؛ الحديث؛ القرائن؛ التعليل.

Abstract:

This study aims to highlight the accuracy of the critical approach among the Sunnah scholars taking into consideration the circumstances and conditions surrounding the teaching and learning of the Sunnah, through explaining the most important terms related to criticism and its necessity, and the need for a journey to learn the sunnah, then showing the application in the criticism of hadiths because of what happens to the narrators in the learning journey and its impact on them, then because of their teaching of the hadiths and their effect on them, I concluded the article by mentioning the most important results of the research.

Keywords: The scientific journey; criticism; Hadiths; Clues; Causing.

[1]– المؤلّف المراسل: عوامرية عبد المؤمن البريد الإلكتروني: **aamoumenuniv@gmail.com**

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين ثم أما بعد؛

فقد انتشر بين عامة الناس أن منهج المحدثين في النقد لا يتعدى النظر في ظواهر الأسانيد وعدالة الرواة، واغتر بمثل هذه الشبهة الكثير ممن لا دراية لهم بطرائق التعليل ومناهج النقاد، فغمزوا السنة واستحلوا ردّها، ولكنّ الناظر في واقعية المنهج النقدي عند أئمة الحديث يقف بجلاءٍ على دقة فهمهم وبعد نظرهم، فلم يقتصروا في النقد على المعرفة بأحوال الرواة جرحا وتعديلا، ولا على الإحاطة بطرق الأحاديث اتصالاً وانقطاعاً، وانما ضموا إلى ذلك الدلائل على وجود الخلل في الرواية، وأعملوا في تحديده ما حصل لهم العلم به من الظروف والملابسات والأحوال وحتى الإشارات غير الصريحة المتصلة بوجود الوهم في الحديث.

إشكالية البحث: إن من بين أهم القرائن الدالة على وجود الوهم في الرواية: ظروف السفر وأحوال الترحال، وذلك لضرورة الرحلة عند المحدثين خاصة وكونها السبيل إلى جمع المرويات، بالإضافة إلى ما يعرض فيها للشيوخ والرواة من العوارض ما يؤدي بهم للوقوع في الغلط، فهل أُعملت هذه الأحوال فعلاً في النقد الحديثي؟ وما مدى اعتماد المحدثين عليها في تطبيقاتهم، ودقتهم في النقد؟ وما أثرها على الأحاديث من حيث القبول والرد؟

أهمية البحث: تظهر أهمية هذا البحث من خلال إبرازه للجانب التطبيقي في نقد الأحاديث وذلك بما يعتمد عليه الأئمة فيه من إعمال بعض الظروف والأحوال المحيطة بالرواية تحملاً أو أداءً، وهذه العناية منهم بتفاصيل الرواية تُجلي لنا دقة المنهج النقدي عندهم، ما يبعث في النفس الاطمئنان من جهة صحة ما نقل إلينا من المرويات.

أهداف البحث:

– تسليط الضوء على دور ظروف السفر والترحال ومدى إعمالها في النقد الحديثي.

– الوصول إلى معرفة مناهج أئمة الحديث في عملية النقد، وفهم صنيعهم في التصحيح والتعليل، إذ قد تُستغرب أحكامهم لأول وهلة وبالخصوص إذا تعلق الأمر بأخبار الثقات.

– الوقوف على دقة منهج الأئمة النقاد ومدى اعتمادهم على مثل هذه القرائن في إعلالهم للأحاديث.

المنهج المتبع: اعتمدت في بحثي عدة مناهج، وهي:

المنهج الاستقرائي، وذلك بتتبع ما انتقده الأئمة من الأحاديث بسبب الرحلة والسفر، وجمعها ثمَّ تحليلها باستخدام **المنهج التحليلي، ثم المنهج المقارن** قصد مقارنة صنيعهم في النقد لتحديد معالم منهجهم فيه.

الخطة الإجمالية للبحث: يرتكز هذا البحث أساسا على مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة، وهي على النّحو التّالي:

مقدمة

المبحث الأول: معنى النقد الحديثي وأصوله وضرورة إعمال القرائن فيه.

المبحث الثاني: أصل الرحلة في طلب الحديث وعلاقتها بنقد الحديث.

المبحث الثالث: التحمل في الأسفار وأثره في التعليل.

المبحث الرابع: الأداء في الأسفار وأثره في التعليل.

خاتمة، وفيها نتائج وتوصيات البحث.

المبحث الأول: معنى النقد الحديثي وأصوله وضرورة إعمال القرائن فيه:

لقد ازدهرت علوم السنة وانتشرت في القرن الثاني والثالث للهجرة وبلغت الذروة؛ فجُمعت الأحاديث وصنفت المصنفات والجوامع والمسانيد، ومع بُعد وتعدد الطرق في رواية الأحاديث، وكثرة الرواة وتشابه أسمائهم ومتون أحاديثهم، وقع الخلل في بعض المرويات بسبب الضعف البشري والوهم الذي قد يعتري الإنسان مهما بلغ من الضبط والإتقان تارةً، أو ممن كان يجترئ على وضع الأحاديث وتزييف السنة وتركيب الأسانيد على المتون المخترعة من ضعفاء النفوس أو أعداء دين الله تعالى تارة أخرى، فكان بذلك حتماً ولزاماً على أئمة الحديث نقد هذه المرويات ونخلها وبيان عوارها ومكمن الغلط أو الكذب فيها.

المطلب الأول: معنى النقد الحديثي وأصوله:

1. معنى[1] النقد الحديثي:

إن معنى النقد يدور عموماً حول تمييز الجيد من الرديء، فإذا أُسقط هذا المعنى على الاصطلاح الحديثي عُرف أن القصد منه تمييز صحيح الحديث من ضعيفه، وهذا هو المعنى الذي أشار إليه الباحثون، فنقد الحديث عندهم هو:" تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والحكم على الرواة توثيقاً وتجريحاً"، ويتأتى ذلك بدراسة الحديث وفحص المتون والأسانيد والرجال، ومن ثم الخروج بحكم دقيق مناسب على الأحاديث من حيث القبول والرد.

2. أصول النقد الحديثي:

لقد تصدى لنقد المرويات وفحصها جهابذة الحفاظ من أهل الحديث، واتبعوا في ذلك منهجاً نقدياً غاية في الدقة والإتقان، ميزوا به صحيح الأحاديث من سقيمها، ومن تُقبل روايته من الرجال ممن تُرد، بل حتى من عرض له عارض يغلب على الظن معه عدم سلامة روايته من القدح، فقبلوا ما رواه الراوي في حال وردوه في حال أخرى، وبينوا ما يصح من خبره في وطن دون وطن، أو عن شيخ دون شيخ أو غير ذلك، بل بلغوا في حرصهم حد بيان حقيقة غلط الرواية وإن لم يترتب عليه قدح في ثبوت المروي وصحته.

وقد كان أهل الحديث في ذلك مُستنين بسلفهم من الصحابة والتابعين، آخذين مسلكهم، إذ عندهم ظهرت بواكير النقد وأصوله، منذ عهد النبي ﷺ في حياته، وإن اقتصر بادئ الأمر على التحقق والتدقيق، ثم بعد مماته ازداد تدقيقهم في ثبوت الكلام من حديثه ﷺ، وذلك لأن الأحكام الشرعية منوطة بالسنة، ومما يشهد لذلك تثبُّت كبار الصحابة في قبول الأخبار عن النبي ﷺ؛ قال الذهبي في ترجمة أبي بكر الصديق رضي الله عنه:" وكان أول من احتاط في قبول الأخبار"[2]، وذكر من تَثَبُّتِه ما جاء في خبر توريث الجدة

---

1 – ينظر: المعلمي اليماني، تقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي، مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: 1، 1271هـ - 1952م، (ص: ب)، محمد مصطفى الأعظمي، منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، مكتبة الكوثر – المملكة العربية السعودية، ط: 3، 1410هـ – 1990 م، (ص 5)، وأحمد بن نافع المورعي، رسالة دكتوراه "منهج البيهقي في النقد من خلال كتابه السنن الكبرى"، جامعة أم القرى –كلية الدعوة وأصول الدين– المملكة العربية السعودية، 1410هـ-1990م، (ص 110-111)، وأبو بكر كافي، منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في الجرح والتعديل من خلال كتابه العلل ومعرفة الرجال، دار ابن حزم، ط: 1، 1426هـ – 2005م، (ص 22)،

2 – شمس الدين الذهبي، تذكرة الحفاظ، ت: عبد الرحمن بن يحي المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط: 1، 1374هـ-1955م، (9/1).

السدس، ثم قال:" لما نزل به أمر الجدة ولم يجده في الكتاب كيف، سأل عنه في السنة، فلما أخبره الثقة ما اكتفى حتى استظهر بثقة"[1]، وكذلك كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسائر الصحابة رضي الله عنهم أجمعين[2]، فأمر السنة عندهم أمر ديني شرعي وليس مجرد قصص وروايات وأخبار؛ فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:" نضر الله امرأً سمع مني حديثا فحفظه، حتى
يبلغه فرب مبلغ أحفظ له من سامع"[3].

وقال الإمام الشافعي رحمه الله: " فلما نَدَب رسول الله ﷺ إلى استماع مقالته وحفظِها وأدائها امرأً يؤديها، والامْرُءُ واحدٌ: دلَّ على أنه لا يأمر أن يُؤدَّى عنه إلا ما تقوم به الحجة على من أدى إليه؛ لأنه إنما يُؤدَّى عنه حلال وحرام يُجتَنَب، وحدٌّ يُقام، ومالٌ يؤخذ ويعطى، ونصيحة في دينٍ ودنيا. "[4].

ثم اشتدت الحاجة بعد ذلك إلى النقد الحديثي خاصة مع ظهور الفتن وافتراق الناس وتوفر دواعي الكذب والوضع التي لم تكن موجودة في الزمن الأول، بالإضافة إلى ما يعرض للراوي من العوارض البشرية كالسهو والغلط، يقول الإمام مسلم رحمه الله في بيان تفاوت الرواة في الحفظ والرواية:" فمنهم الحافظ المتقن الحفظ المتوقي لما يلزم توقيه فيه، ومنهم المتساهل المشيب حفظه بتوهم يتوهمه أو تلقين يلقنه من غيره فيخلطه بحفظه ثم لا يميزه عن أدائه الى غيره، ومنهم من همه حفظ متون الاحاديث دون أسانيدها فيتهاون بحفظ الاثر يتخرصها من بعد فيحيلها بالتوهم على قوم غير الذين أدي اليه عنهم، وكل ما قلنا من هذا في رواة الحديث ونقال الاخبار فهو موجود مستفيض "[5]، فظهرت عناية أئمة النقد بفحص أحوال النقلة إذ لم يعد حسن الظن في الناقل كافيا مع الدواعي المذكورة آنفاً، ثم طالت الأسانيد وتعددت النقلة فكان لزاماً توسيع النظر والفحص ليشمل الناقل والمنقول وطريق النقل، ومن هنا بدأت تتضح معالم النقد الحديثي الدقيق إلى أن استقرت في القرن الثالث، وأُلفت فيها مؤلفات خاصة جمعت ما تفرق من أقوال جهابذة المحدثين وآراء النقاد في الرواة والمرويات، وتمثلت في كتب الجرح و التعديل، وكتب السؤالات والعلل والتواريخ.

---

1 – المصدر نفسه، ومُراد أبي بكر رضي الله عنه زيادة التثبت والتدقيق في الخبر ليحصل الاطمئنان له، وذلك لما يترتب على الحديث من الأحكام، وإلا فقد ثبت عنه وعن غيره من الصحابة قبول خبر الثقة وإن كان منفرداً.

2 – أنظر: مصطفى بن حسني السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، المكتب الإسلامي – بيروت – لبنان، ط: 3، 1402 هـ – 1982 م، (66).

3 – أخرجه الإمام أحمد، مسند الإمام أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد – إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط: 1، 1421 هـ – 2001 م، (221/7)، والترمذي في " السنن"، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت – لبنان، 1419هـ- 1998 م، (331/4)، وابن ماجة في " السنن"، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد – محمَّد كامل قره بللي – عَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، ط: 1، 1430 هـ – 2009 م (157/1).

4 – أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي – مصر، ط: 1، 1358هـ – 1940م، (402-403).

5 – أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، التمييز، تحقيق: د/ محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر – المربع – السعودية، ط: 3، 1410هـ – 1990م، (170/1).

المطلب الثاني: ضرورة إعمال القرائن في النقد الحديثي:

إنّ مما يُجلي لنا دقة منهج النقد عند المحدثين في البحث عن مكمن الغلط في الروايات؛ أنه شمل ما ظاهره السلامة من القدح والغمز، وهي المرويات التي اتصلت أسانيدها بنقل العدول الضابطين عن أمثالهم، أي أن الرواة الذين قد يُنظر في مروياتهم للكشف عن الخلل فيها هم من الثقات الذين تطمئن النفس لصحة نقولهم وإن كانوا من أحفظ الناس وأشدهم توقيا؛ يقول الإمام مسلم رحمه الله في "التمييز":" ومما ذكرت لك من منازلهم في الحفظ ومراتبهم فيه فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضين الى زماننا وان كان من أحفظ الناس وأشدهم توقيا واتقانا لما يحفظ وينقل الا الغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله"[1].

فكشف الإمام مسلم بجلاء أن هذا النوع من النقد نوع دقيق جداً فمجاله أحاديث الثقات وهدفه تنقيتها من الأوهام والأخطاء، ومن هنا تتبين صعوبة هذا النوع من أنواع النقد الحديثي فهو من أدق الأمور، ولا يقدر عليه إلا القلائل من أهل الفهم الثاقب والمعرفة الدقيقة بطرق الروايات وأحوال الرواة، بالإضافة إلى ملابسات الرواية حال التحمل والأداء، ولهذا لم يبرز في هذا الشأن إلا القلة؛ قال ابن حجر:" ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهما غايصا، واطلاعا حاويا، وإدراكا لمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم"[2].

لقد التزم نقاد الحديث بتأسيس نقدهم على أسس علمية دقيقة لا مجال للتجويز والاحتمال فيها، ومن أهم ما يعين الناقد في هذا التأسيس الدقيق؛ إعمال الدلائل على وجود الخلل في الرواية، وتوظيف ما يحتف بها من الظروف والإشارات والأحوال المتعلقة بسبب وقوع الغلط في الحديث، وهي ما أطلق عليه بعد ذلك مصطلح "قرائن تعليل الأحاديث"، وقد أشار إليها الإمام مسلم في "التمييز" قال رحمه الله:" ثم أول ما أذكر لك بعد ما وصفت مما يجب عليك معرفته قبل ذكري لك ما سألت من الاحاديث؛ السمة التي تعرف بها خطأ المخطىء في الحديث وصواب غيره اذا أصاب فيه "[3]. فأشار إلى ضرورة إعمال الأحوال والظروف المتعلقة بالتحمل والأداء، والإشارات المتصلة بوهم الراوي وصواب غيره.

المبحث الثاني: الحاجة إلى الرحلة في طلب الحديث وعلاقتها بنقد الحديث:

لقد اعتبرت الرحلة ضرورة مُلحة في سبيل تحصيل العلم ونشره، وتنقيحه فكانت همّة طالبه تعلوا به بعد فراغه من الأخذ عن شيوخ بلده، للترحال ومُلاقاة علماء باقي الأمصار، فتتعدد عنده الطرق، وتتنوع المعارف، ويظهر قدر العلم في نفس طالبه فتكون بذلك علامة جلية على صدقه في الطلب، وقد كان الواحد منهم لا يدخر جهداً في سبيل تحصيل المعرفة ولو بَعُد السفر واشتدت مشقته؛

1 – المصدر نفسه.

2 – أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ت: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية– المدينة– المملكة العربية السعودية، ط: 1، 1404هـ–1984م، (711/2).

3 – المصدر السابق.

قال مكحول الشامي:" طفتُ الأرض كلَّها في طلب العلم"[1]، وقد روى أبو نعيم في ذلك عن الإمام الشعبي رحمه الله قوله:" لو أن رجلا سافر من أقصى الشام إلى أقصى اليمن فحفظ كلمة تنفعه فيما يستقبل من عمره، رأيت أن سفره لم يضع "[2].

والرحلة في طلب العلم قديمة ومن أقدم من بلغتنا رحلته في طلب العلم موسى عليه السلام وقد صدر بها الخطيب كتابه " الرحلة في طلب الحديث"، فأوردها بتمامها ثم قال:" إن فيما عاناه موسى من الدأب والسفر وصبر عليه من التواضع والخضوع للخضر بعد معاناة قصده مع محل موسى من الله وموضعه من كرامته، وشرف نبوته دلالة على ارتفاع قدر العلم، وعلو منزلة أهله، وحسن التواضع لمن يلتمس منه ويؤخذ عنه، ولو ارتفع عن التواضع لمخلوق أحد بارتفاع درجة، وسمو منزلة لسبق إلى ذلك موسى، فلما أظهر الجد والاجتهاد، والانزعاج عن الوطن والحرص عن الاستفادة مع الاعتراف بالحاجة إلى أن يصل من العلم إلى ما هو غائب عنه دل على أنه ليس في الخلق من يعلو على هذه الحال، ولا يكبر عنها وقد رحل غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ في الحديث إلى البلاد البعيدة، وعدة من التابعين بعدهم نحن نورد أخبارهم التي أدت إلينا ذلك عنهم بمشيئة الله ومعونته"[3].

وقد أخرج البخاري في صحيحه هذه القصة قال:" باب ما ذكر في ذهاب موسى ﷺ في البحر إلى الخضر وقوله تعالى: ﴿**قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا**﴾ [الكهف: 66]"[4].

قال ابن حجر في مناسبة الباب عند شرحه على صحيح البخاري:" هذا الباب معقود للترغيب في احتمال المشقة في طلب العلم، لأن ما يُغتبط به تُحتمل المشقة فيه ولأن موسى عليه الصلاة والسلام لم يمنعه بلوغه من السيادة المحل الأعلى من طلب العلم وركوب البر والبحر لأجله"[5].

ولعل أكثر العلوم ارتباطاً بالرحلة عند علماء الإسلام؛ علم الحديث رواية ودراية، لاختصاص هذا العلم عن ما سواه من العلوم بضرورة الجمع فيه والمعرفة بالطرق والرجال والتمييز بين صحيح الأخبار وسقيمها والعلو في أخذها من مصادرها، فاشتدت بذلك العناية بالرحلة وذلك منذ زمن الصحابة رضي الله عنهم، إذ كان الواحد منهم يتجشم عناء السفر ويفارق المال والأهل والوطن من أجل سماع ما فاته سماعه من في النبي ﷺ، بل في بعض الأحيان لا يتعدى ما يرتحل لأجله الحديث الواحد، وقد أورد الخطيب الكثير من الأخبار في هذا النوع في كتابه " الرحلة في طلب الحديث"، ومن ذلك ما رواه الإمام أحمد في "المسند" والبخاري في

---

1 – أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الكبير، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد الدكن – الهند، د.ط، (511/3).

2 – أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، د.ت، دار الفكر – بيروت – لبنان، د.ط، 1416 هـ – 1996 م، (313/4).

3 – أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الرحلة في طلب الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان، ط: 1، 1395هـ-1975م، (106-108).

4 – أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط: 1، 1422هـ – 2001م، (26/1).

5 – أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية – القاهرة – مصر، ط: 1، 1379هـ – 1960م. (168/1).

"الأدب المفرد" من قصة جابر ابن عبد الله رضي الله عنه وسفره إلى الشام لا لشيء إلا لسماع حديث واحد بلغه عن عبد الله بن أنيس الأنصاري رضي الله عنه؛

" قال جابر بن عبد الله – رضي الله عنه –: بلغني حديث عن رجل من أصحاب رسول الله – ﷺ – فابتعتُ بعيراً فشددت عليه رَحْلي، ثم سرت إليه شهرًا، حتى قدمت الشام، فإذا عبد الله بن أُنَيس الأنصاري، فأتيتُ منزله وأرسلت إليه أنَّ جابرًا على الباب فرجع إليَّ الرسول، فقال: جابر بن عبد الله؟ فقلت: نعم، فخرج إليَّ فاعتنقته واعتنقني، قال: قلت: حديثٌ بلغني عنك أنك سمعته من رسول الله – ﷺ – في المظالم لم أسمعه أنا منه، قال: سمعت رسول الله – ﷺ – يقول:" يَحشر الله – تبارك وتعالى – العِباد، أو قال: الناس – شك همام – (وأومأ بيده إلى الشام) حفاة عراة غرلاً بُهمًا"، قال: قلنا: ما " بُهمًا"؟ قال:" ليس معهم شيء، فيناديهم بصوت يسمعه مَن بَعُد، ويسمعه مَن قرب: أنا الملك الديَّان، لا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة وأحدٌ من أهل النار يطلبه بمظلَمة حتى اللطمة، ولا ينبغي لأحد من أهل النار أن يدخل النار وأحد من أهل الجنة يطلبه بمظلَمة حتى اللطمة"، قال: قلنا: كيف وإنَّما نأتي الله – عز وجل – حفاةً عراةً غرلاً؟ قال: "بالحسنات والسيئات"[1].

وإلى هذه القصة أشار البخاري في صحيحه بقوله:" باب الخروج في طلب العلم؛ ورحل جابر بن عبد الله مسيرة شهر، إلى عبد الله بن أنيس، في حديث واحد"[2].

ثم جاء من بعدهم من التابعين وتابعيهم فكانت الرحلة في طلب الحديث شعاراً لهم؛ عن كثير بن قيس قال:" كنت مع أبي الدرداء بمسجد دمشق، فأتاه رجل فقال: يا أبا الدرداء، إني جئتك من مدينة رسول الله – ﷺ – لحديثٍ بلغني أنك تحدثه عن رسول الله – ﷺ – قال: ما جاء بك حاجة غيره، ولا جئت لتجارة، ولا جئت إلا فيه؟ قال: نعم، قال: فإني سمعت رسول الله – ﷺ – يقول:" مَن سلك طريقَ علمٍ، سهَّل الله له طريقًا إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضًا لطالب العلم، وإنَّ السماوات والأرض لتستغفر له والحوت في الماء، وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلةَ البدر على سائر الكواكب، إن العلماء وَرَثَة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورثوا دينارًا ولا درهمًا، وإنما ورَّثوا العلم، فمَن أخذ به أخذ بحظ وافر"[3].

---

1 – أخرجه الإمام أحمد في "المسند"، (431/25-432)، والبخاري في "الأدب المفرد"، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت– لبنان، ط: 3، 1409هـ – 1989م، (337)، وفي "خلق أفعال العباد" تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، دار المعارف – الرياض – السعودية، (98). وأبو عبد الله الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط: 1، 1411هـ – 1990م، (618/4-619).

2 – أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المصدر السابق (26/1).

3 – أخرجه أحمد في " المسند" (46/36)، والدارمي في " السنن"، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع – المملكة العربية السعودية، ط: 1، 1412 هـ - 2000 م (361/1)، وابن ماجه في " السنن"، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد – محمَّد كامل قره بللي – عَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، ط: 1، 1430 هـ - 2009 م (151/1)، وأبو داود في " السنن"، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط – محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط: 1، 1430 هـ - 2009 م (485/5)، والترمذي في " السنن"، (346/4).

ثم لم تزل الرحلة فيهم في طلب الحديث السمة الغالبة على أهل الحديث على الرغم من بُعد ومشقة السفر، لا لشيء إلا لخدمة سنة الرسول | زيادةً في التثبت وعلواً في طلبها؛ قال ابن الصلاح رحمه الله: "وإذا فرغ من سماع العوالي والمهمات التي ببلده فليرحل إلى غيره"[1].

وروى الإمام مالك عن سعيد بن المسيب قال:" إن كنتُ لأسير الليالي والأيام في طلب الحديث الواحد"[2].

فالرحلة لطلب الحديث سنة الصحابة والتابعين وبها يظهر قدر العلم في نفس الطالب ذلك أن فيها من تحمل المشاق الشيء الكثير، ومفارقة الأهل والوطن والأحباب، بالإضافة إلى مكابدة طول الغربة، كل ذلك من أجل جمع الحديث وصيانته، غير أن الرحلة عند بعض المحدثين كانت سبباً لدخول الوهم والغلط على مروياتهم، وذلك مما وقع لهم في الأسفار من ملابسات وظروف حال التحمل أو الأداء، أذكرها بعد في المبحثين المواليين.

المبحث الثالث: التحمل حال السفر وأثره في تعليل الحديث:

لما كانت الرحلة شعاراً لطالب الحديث في جمعه لما تفرق من حديث النبي ﷺ في الأمصار بتفرق حملته من الصحابة ثم التابعين، كثرت رحلات المحدثين فلا تجد فيهم من تخلف عنها إلا في القليل النادر لمرض مُقعد أو قلةٍ في ذات اليد، وقد كانت الرحلة عند بعض الرواة مدخلاً للخلل على مروياتهم، لما يكتنفها من ملابسات وظروف ولعل من أهمها:

- ✓ قلة ملازمة الشيوخ.
- ✓ وعدم الإحاطة بأحوال جميع الشيوخ في السفر من حيث الجرح والتعديل، أو ما عرض لهم من أسباب تغير الضبط وخفته.

فإذا تحمل عنهم الراوي في مثل هذه الحال غلط، على عكس الشيوخ من أهل بلد الراوي إذ لا تخفى في الغالب أحوالهم عليه، ولذلك قدمت رواية الرجل عن أهل بلده في الترجيح، بل وقدمت أقواله في الرواة من أهل بلده جرحا وتعديلا.

نقل الخطيب عن حماد بن زيد –رحمه الله– قال:" كان الرجل يقدم علينا من البلاد، ويذكر الرجلَ ونحدث عنه ونحسن عليه الثناء، فإذا سألنا أهل بلاده وجدناه على غير ما نقول" وكان يقول –رحمه الله –:" أهل بلد الرجل أعرف بالرجل"[3].

ثم قال الخطيب:" لما كان عندهم زيادة علم بخبره، على ما علمه الغريب من ظاهر عدالته، جعل حماد الحكم لما علموه من جرحه، دون ما أخبر به الغريب من عدالته "[4].

فأهل بلد الراوي أصلح قولا فيه من الغرباء، وذلك لما عندهم من مزيد الاطلاع على أحوال الشيخ مما قد يذهل عنه الغرباء، وإن لم يكن ذلك قاعدة مطردة غير أنه تسبب في بعض أوهام الثقات من الرواة ناهيك عمن دونهم في الحفظ والإتقان.

المطلب الأول: قلة ملازمة الشيخ وأثرها في التعليل:

1 – أبو عمرو ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، ط: 1، 1423 هـ – 2002 م، (354).

2 – أبو عبد الله محمد بن سعد البغدادي، الطبقات الكبرى، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت – لبنان، ط: 1، 1968 م، (381/2).

3 – أبو بكر أحمد بن علي البغدادي (الخطيب البغدادي)، الكفاية في علم الرواية، د.ت، مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد الدكن – الهند، د.ط، 1357هـ – 1938م، (106).

4 – المصدر نفسه.

ولعل من أكثر أسباب وقوع الغلط حال التحمل في الأسفار؛ قلة الملازمة للشيخ، فالأصل في طول الملازمة أنها غير متيسرة في الغالب للرواة في حال الأسفار، ذلك أنهم يمكثون مدة قصيرة لا تمكنهم من الممارسة الدقيقة لحديث الشيخ، على عكس الراوي من أهل البلد بحيث تطول صحبته له فيتمكن بذلك من إتقان حديث الشيخ والإحاطة بأحواله، ومن ثم فبقدر قلة صحبة الشيخ تقل خبرة الراوي به وبمروياته، فإذا اختُلف على الشيخ قُدم غيره فيه لطول الملازمة وكثرة المعرفة بحديث الشيخ، أو ضعفت روايته في الشيخ لقلة ملازمته له، ومن هنا يمكن إجمال آثار قلة الملازمة للشيخ في تعليل المرويات في أثرين هما:

1. الأثر الأول: تقديم رواية الأكثر ملازمة للشيخ ولوكان أقل في الضبط على الغريب وإن كان أكثر ضبطاً وإتقاناً:

ومن أمثلة ذلك عند نقاد الحديث قول أبي حاتم لما سئل عن حديث اختلف فيه على عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، بين عبد الله بن المبارك على جلالة حفظه وإتقانه، وغيره من الرواة من أهل الشام:" يرون أن ابن المبارك، وهم في هذا الحديث"، وبيّن مكمن الغلط في رواية ابن المبارك ثم قال:" لأن أهل الشام أعرف بحديثهم"[1]. وقال في تعليل نفس الحديث في موضع آخر:" الصحيح ما يقوله أهل دمشق؛ ليس بينهما أبو إدريس، وقد وهم ابن المبارك في زيادته أبا إدريس". ثم قال:" وأهل الشَّام أضبط لحديثهم من الغرباء"[2].

وهذا الحديث رواه عبد الله بن المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن بسر بن عبيد الله، عن أبي إدريس الخولاني، عن واثلة بن الأسقع، عن أبي مرثد الغنوي قال: قال رسول الله ﷺ:" لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها"[3].

وخالف ابنَ المبارك كل من أبي العباس الوليد بن مسلم الدمشقي، وصدقة بن خالد الدمشقي، وعيسى بن يونس نزيل الشام؛ فرووه جميعاً عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن بسر بن عبيد الله، عن واثلة بن الأسقع، عن أبي مرثد الغنوي عن رسول الله ﷺ[4].

قال أبو حاتم:" بسر قد سمع من واثلة، كثيراً ما يحدث بسر عن أبي إدريس؛ فغلط ابن المبارك، وظن أن هذا مما روي عن أبي إدريس، عن واثلة. وقد سمع هذا الحديث بسر من واثلة نفسه؛ لأن أهل الشام أعرف بحديثهم"[5].

وقد أعل هذا الحديث كذلك الإمام البخاري؛ فقد سأله الإمام الترمذي في "العلل الكبير" عن هذا الحديث قال:" سألت محمداً عن هذا الحديث؟ فقال: حديث الوليد بن مسلم أصح، وهكذا روى غير واحد عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن بسر بن

---

1 – أبو محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي، العلل لابن أبي حاتم، ت: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و: د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، ط: 1، 1427 هـ – 2006 م، (57/2–58).

2 – العلل لابن أبي حاتم، (568/3).

3 – أخرجه أحمد في مسنده (451/28)، ومسلم في" صحيحه"، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت –لبنان، ط: 1، 1412هـ – 1991م، (668/2)، والترمذي في "سننه"، (358/2)، وابن خزيمة في "صحيحه"، تحقيق: د/ محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت – لبنان، ط: 3، 1424 هـ – 2003 م، (408/1).

4 – أخرجه أحمد في "مسنده" (451/28)، ومسلم في" صحيحه"، (668/2)، والترمذي في "سننه"، (358/2)، وابن خزيمة في "صحيحه"، (408/1)، وأبو داود في "السنن"، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط، محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط: 1، 1430 هـ – 2009 م، (133/5)، والبيهقي في "السنن"، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: 3، 1424 هـ – 2003 م، (133/4).

5 – العلل لابن أبي حاتم، (57/2–58).

عبيد الله، عن واثلة بن الأسقع. قال محمد: وبسر بن عبيد الله سمع من واثلة، وحديث ابن المبارك خطأ؛ إذ زاد فيه: عن أبي إدريس الخولاني"[1].

وقال الدارقطني عن هذا الحديث:" يرويه عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، واختلف عنه؛ والمحفوظ ما قاله الوليد، ومن تابعه عن ابن جابر، لم يذكر أبا إدريس فيه، والصحيح حديث واثلة، عن أبي مرثد "[2].

والحاصل أن ابن المبارك على قوة حفظه وتمام ضبطه بالمقارنة مع من خالفه إلا أن أئمة النقد قدموهم عليه في هذا الحديث، لأنه من رواية أهل الشام وهم أضبط في شيخهم من ابن المبارك، فظهر في هذا المثال أثر قصر ملازمة الشيخ بأن رجحت رواية غيره ممن طالت صحبته على روايته.

والأمثلة في ترجيح رواية أهل بلدة الشيخ على غيرهم من الغرباء – وإن كانوا جبالاً في الحفظ – كثيرة ما يدل على اتفاق كلمة أئمة النقد في ذلك.

2. الأثر الثاني: تضعيف رواية الراوي في شيخ من الشيوخ لقلة ملازمته:

والفرق بين هذا الأثر والذي سبقه؛ أن أئمة النقد قد ضعفوا بعض الرواة في كل ما يروونه من طريق بعينه ووثقوهم في باقي الطرق، أما في الأثر السابق فلم يضعف الراوي في كل ما يرويه من طريق الشيخ وإنما قدمت رواية غيره في أحاديث فقط؛ ومن أمثلة ذلك تضعيف رواية سفيان ابن حُسين عن الزهري مع أنه ثقة في غيره؛ قال يحيى بن معين فيه:" سفيان بن حسين الواسطي ثقة، هو صالح، حديثه عن الزهري فقط ليس بذاك"[3].

وقد بين ابن معين في موضع آخر أن سبب ضعف سفيان في الزهري يرجع إلى قلة ملازمته فقد اقتصر سماعه عن الزهري على أيام الموسم فقط؛ قال ابن معين:" هو عن غير الزهري أثبت منه عن الزهري، إنما سمع من الزهري بالموسم"[4]. أي أن صحبته للإمام الزهري لم تزد عن أيام الموسم يعني لم يصحبه.

المطلب الثاني: عدم الإحاطة ببعض أحوال الشيوخ:

إن كثرة الأسفار تؤدي بالرواة إلى قلة ملازمة الشيوخ مما ينجم عنه عدم الإحاطة التامة بأحوال الشيخ جرحا وتعديلا، أو بعض ما قد يعرض للشيخ فيفسد عليه ضبطه؛ ولهذا كان علماء الحديث يوصون الطلاب إذا أرادوا الرحلة إلى بلدة ويسمون لهم الشيوخ الثقات فيها؛ قال أبو عبد الرحمن الجوزجاني: "دخلت على أحمد بن حنبل، فقال لي: تريد البصرة؟ قلت: نعم، قال: فإذا أتيتها

---

1 – أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، علل الترمذي الكبير، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت – لبنان، ط: 1، 1409هـ – 1989م، (151).

2 – أبو الحسن الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ت: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، دار ابن الجوزي – الدمام، ط: 1، 1427 هـ-2008م. (43/7).

3 – ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، دت، مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: 1، 1371 هـ 1952 م، (228/4).

4 – زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ت: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، ط: 1، 1407هـ - 1987م، (808/2).

فالزم محمد بن يحي فليكن سماعك معه، فإني ما رأيت خراسانيًا، أو قال: ما رأيت أحدًا، أعلم بحديث الزهري منه، ولا أصح كتابًا منه"[1].

ونجد الكثير من الرواة قبل أن يقصدوا إلى مصر من الأمصار يسألون عمن يكتبون الحديث[2]؛ ومن ذلك ما رواه ابن أبي حاتم في " الجرح والتعديل" عن حسين ابن الحسن الرازي قال:" سألت أحمد بن حنبل عمن أكتب بمصر؟ فقال عن ابن أبي مريم"[3].

وروى العقيلي عن أبي صالح الفراء قال:" قلت لأبي إسحاق الفزاري: إني أريد مكة، وأريد أن أمر بحمص، وثَمَّ رجل يقال له: إسماعيل بن عياش، فأسمع منه؟ قال: ذاك رجل لا يدري ما يخرج من رأسه"[4].

وجاء في تاريخ دمشق:" قال أبو العباس الدغولي: سمعت صالحا جزرة يقول: لما خرجت من الري قلت لفضلك عمن أكتب بنيسابور؟ قال: إذا قدمت نيسابور فانظر إلى شيخ بهي حسن الوجه، حسن الثياب، راكبا حمارا، وهو محمد بن يحي فاكتب عنه، فإنه من قرنه إلى قدمه فائدة"[5].

ومن أمثلة ما أعله النقاد بما يفوت الراوي معرفته من أحوال الشيوخ وخاصة بسبب السفر وقصر الملازمة، ما روي عن عبد الرزاق ابن همام الصنعاني وكانت الرحلة إليه في زمانه؛ وقد جاء في شرح علل الترمذي في بيان كثرة الرحلة إلى عبد الرزاق:" حتى قيل: إنه لم يُرحل إلى أحد بعد رسول الله ﷺ. ما رُحل إلى عبد الرزاق"[6].

روى محمد بن يحي الذهلي عن عبد الرزاق الصنعاني عن معمر عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه قال:" انكسر أحد زندي فسألت رسول الله ﷺ، فأمرني أن أمسح على الجبائر"[7].

وقد تفرد محمد ابن يحي الذهلي بهذا الإسناد، وإنما يروى هذا الحديث من طريق عبد الرزاق الصنعاني عن إسرائيل بن يونس، عن عمرو بن خالد، عن زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي رضي الله عنه، وقد أخرجه به ابن ماجة في "السنن"[8]، والدارقطني والدارقطني في "السنن"[9].

---

1 – أبو بكر أحمد بن علي البغدادي (الخطيب البغدادي)، تاريخ بغداد، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: 1، 1417 هـ-1996م، (187/4).

2 – أنظر: أبو سفيان مصطفى باحو، العلة وأجناسها عند المحدثين، دار الضياء – طنطا – مصر، ط: 1، 1426هـ – 2005م، (231).

3 – ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، دت، مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: 1، 1371 هـ 1952 م، (14/4).

4 – أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي، الضعفاء، ت: قسم التحقيق بدار التأصيل، دار التأصيل، ط: 1، 1434هـ، 2013 م، (248/1).

5 – أبو القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر، تاريخ دمشق، ت: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: 1، 1418 هـ – 1997م، (274/73).

6 – ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، (752/2).

7 – أخرجه أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي- الهند، ط: 1، 1390هـ- 1970م، (161/1)، من طريق إسرائيل بن يونس، عن عمرو بن خالد، عن زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي رضي الله عنه يرفعه.

8 – أبو عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجة القزويني، (418/1).

9 – أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، سنن الدارقطني، تحقيق: شعيب الارنؤوط – حسن عبد المنعم شلبي – عبد اللطيف حرز الله – أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط: 1، 1424 هـ – 2004 م، (422/1).

وأخرجه من طريق سعيد بن سالم القداح، عن إسرائيل بن يونس، عن عمرو ابن خالد، عن زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه؛ الدارقطني في "السنن"[1] والبيهقي في "السنن الكبرى"[2]. ولا تصح هذه الأسانيد جميعا؛ قال الشافعي رحمه الله:" وقد روي حديث عن علي رضي الله عنه أنه انكسر إحدى زندي يديه فأمره النبي ﷺ أن يمسح على الجبائر ولو عرفت إسناده بالصحة قلت به، وهذا مما أستخير الله فيه"[3]. وقال البيهقي رحمه الله بعد أن ساق المتابعات لهذا الحديث بأسانيد أوهى منه:" ولا يثبت عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء"[4].

ولقد ضعف الأئمة النقاد هذا الحديث لوجود عمرو بن خالد فيه، وقد عُرف بالكذب والوضع[5]، قال أحمد بن حنبل عنه:" عمرو بن خالد الواسطي، كذاب، قيل له: الذي يروي عنه إسرائيل؟ فقال: نعم، الذي يروي حديث الزندين، ويروي عن زيد بن علي، عن آبائه أحاديث موضوعة، يكذب"[6].

أما ما رواه محمد بن يحي الذهلي عن عبد الرزاق، عن معمر، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي رضي الله عنه، فلا أصل له ولذا أنكر الحفاظ رواية عبد الرزاق لهذا الحديث، واشتد نكيرهم على محمد بن يحي الذهلي إذ رواه عنه؛ فقد سُئل الإمام أحمد عن حديث عبد الرزاق، عن معمر، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ:" أنه مسح على الجبائر"، فقال: "باطل، ليس من هذا شيء، من حدث بهذا؟ فقيل له: ذكروه عن صاحب الزهري (يعني محمد بن يحي الذهلي)، فتكلم فيه كلاما غليظا"[7].

وكذلك أنكره يحي بن معين؛ قال عبد الله بن الإمام أحمد:" سمعت رجلا يقول ليحيى تحفظ عن عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي عن النبي ﷺ أنه مسح على الجبائر فقال:" باطل ما حدث به معمر قط". سمعت يحي

---

1 – المصدر السابق، (424/1).

2 – أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: 3، 1424 هـ – 2003 م، (349/1).

3 – أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، معرفة السنن والآثار، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية كراتشي – باكستان، دار قتيبة – دمشق –بيروت، دار الوعي – حلب – دمشق، دار الوفاء – المنصورة – القاهرة، ط: 1، 1412هـ – 1991م، (39/2).

4 – أبو بكر البيهقي، السنن الكبرى، (349/1).

5 – تنظر ترجمته: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، الضعفاء، تحقيق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، مكتبة ابن عباس، ط: 1، 1426هـ – 2005م، (83/1)، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، الضعفاء والمتروكون، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب – سوريا، ط: 1، 1396هـ – 1976م، (ص: 80)، الضعفاء للعقيلي، (134/3)، أبو حاتم محمد بن حبان البُستي، "المجروحين" من المحدثين والضعفاء والمتروكين تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب – سوريا، ط: 1، 1396هـ – 1976م، (76/2)، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: 365هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، ت: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت–لبنان، ط: 1، 1418هـ–1997م، (217/6)، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، الضعفاء، تحقيق: فاروق حمادة، دار الثقافة – الدار البيضاء، ط: 1، 1405هـ – 1984م، (ص: 119). وقال الذهبي في "المغني" (2/ 483): "كذبه أحمد والدارقطني، وقال وكيع: «كان في جوارنا يضع الحديث، ثم تحول إلى واسط".

6 – أبو جعفر العقيلي، المصدر السابق، (135/3).

7 – أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، الجامع في العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي وغيره، تحقيق: د/ وصى الله بن محمد عباس، الدار السلفية، بومباى – الهند، ط: 1، 1408 هـ – 1988 م، (153/1).

يقول:" عليه بدنة مقلدة مجللة إن كان معمر حدث بهذا قط، هذا باطل ولو حدث بهذا عبد الرزاق كان حلال الدم، من حدث بهذا عن عبد الرزاق؟ قالوا له فلان (يعني محمد بن يحي الذهلي) فقال:" لا والله ما حدث به معمر، وعليه حجة من ههنا (يعني المسجد إلى مكة) إن كان معمر حدث بهذا "[1].

والواقع أن عبد الرزاق الصنعاني تغير ضبطه فصار يُلَقن فيتلقن، وذلك أنه كان يحدث من كتابه فلما ذهب بصره في آخر عمره صار يحدث من حفظه؛ قال الإمام أحمد ابن حنبل:" عبد الرزاق لا يعبأ بحديث من سمع منه وقد ذهب بصره، كان يلقن أحاديث باطلة، وقد حدث عن الزهري أحاديث كتبناها من أصل كتابه وهو ينظر جاؤوا بخلافها"[2].

وقد رحل إليه محمد بن يحي الذهلي مرتين كان في الثانية قد ذهب بصره، ولعل هذا الحديث مما لُقنه في هذه الحالة فتلقن، ثم سمعه منه الذهلي في الرحلة الثانية، قال الإمام أحمد في محمد بن يحي الذهلي:" قدم على عبد الرزاق مرتين: إحداهما بعدما عمي"[3].

وهنا يظهر أثر الرحلة في نقد هذا الحديث وهو تضعيف رواية الثقة لجهله ببعض أحوال الشيوخ، وذلك بسبب ما فات الإمام محمد بن يحي الذهلي معرفته من حال الإمام عبد الرزاق الصنعاني، فتحمل عنه أحاديث كان قد تلقنها في حال ضعف ضبطه، ومن ثم وقع الغلط في الرواية، وقد أعل الإمام أحمد ما رُوي عن عبد الرزاق بمثل ما بينه في هذا الحديث؛ قال ابن هانىء:" سمعت أبا عبد الله يقول: حدث عبد الرزاق حديث أبي هريرة:" النار جبار" إنما هو: "البئر جبار" وإنما كتبنا كتبه على الوجه، وهؤلاء الذين كتبوا عنه، سنة ست ومئين، إنما ذهبوا إليه وهو أعمى، فلقن، فقبله، ومر فيه"[4].

المبحث الرابع: الأداء حال السفر وأثره في تعليل الحديث:

لقد توجه النقد في بعض المرويات إلى رواية الشيخ في حال الترحال، فانتقدت رواياته في بعض المواطن دون غيرها، وبذلك يكون حديثه في بلده مستقيماً، أما إذا حدث في غير بلده أو عن غير أهل بلده غلط فأتى بالمناكير؛ ولعل أكثر النقد المقترن ببلد معين لمرويات الشيوخ إنما يكون بسبب ما يطرأ على حفظهم عند غياب كتبهم عنهم مع اعتمادهم في الأداء عليها، أو رجوعهم إليها، فإذا حدثوا في الأسفار مما علق في أذهانهم من الحفظ وقع الوهم والخطأ في حديثهم وغلطوا، إذ لا شك في أن تحديث الشيخ من الكتاب أولى وأسلم له من الغلط والوهم، وذلك حتى بالنسبة للحافظ حفظ صدر، خاصة مع طول الأسانيد وتعدد الطرق وتشابه أسماء الرواة، قال الرامهرمزي في "المحدث الفاصل":" فأما والوقت متباعد، والإسناد غير متقارب، والطرق مختلفة، والنقلة متشابهون، وآفة النسيان معترضة، والوهم غير مأمون، فإن تقييد العلم بالكتاب أولى وأشفى، والدليل على وجوبه أقوى"[5].

---

1 – أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: د/ وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني – الرياض، ط: 2، 1422 هـ - 201 م، (15/3).

2 – إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري، مسائل الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – بيروت - لبنان، ط: 1، 1400هـ – 1980م، (233/2).

3 – ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، (752/2).

4 – ابن هانئ النيسابوري، مسائل الإمام أحمد بن حنبل،(202/2-203).

5 – أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر – بيروت – لبنان، ط: 3، 1404هـ – 1984م، (386).

وهذا ما جعل الأئمة الحفاظ يتوقون من التحديث من الحفظ وإن كانوا جبالا فيه؛ يقول علي بن المديني:" عهدي بأصحابنا وأحفظهم أحمد بن حنبل، فلما احتاج أن يحدث، لا يكاد يحدث إلا من كتاب"[1].

وقد تطرق الخلل في أداء بعض الشيوخ الضابطين ضبط كتاب في أسفارهم، ذلك أنهم إذا أرادوا السفر لم يصحبوا معهم كتبهم خوفاً عليها من الضياع أو التلف، وتخفيفاً من أثقال السفر، فإذا دخلوا بلدة سُئلوا التحديث فحدثوا من حفظهم فوقعوا في الوهم، والتحديث من الكتاب أسلم للراوي من الوقوع في الغلط والوهم؛ ويمكن إجمال أثر أداء الشيوخ في السفر في نقد الحديث في ثلاث نقاط:

المطلب الأول: ترجيح رواية الراوي في بلده على روايته في السفر:

لقد انتُقدت بعض المرويات بسبب تحديث الراوي بها من حفظه في الأسفار؛ ورجحت روايته لها في بلده، ومن ذلك أحاديث هشام بن عروة، وقد كان ثقة ثبتاً كثير الحديث[2] وهو من أهل المدينة، غير أنه حدّث بالعراق فوقع الوهم في حديثه؛ قال يعقوب بن أبي شيبة:" وهشام بن عروة ثبت ثقة، لم ينكر عليه شيء إلا بعد ما صار إلى العراق، فإنه انبسط في الرواية، فأنكر ذلك عليه أهل بلده"[3].

ومن أمثلة[4] ما رجحه النقاد من رواية أهل بلده على رواية أهل العراق عنه؛ حديث رواه هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها قالت: "كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمس لا يجلس في شيء إلا في آخرِها".

واختلف على هشام في رواية هذا الحديث بهذا اللفظ؛ فرواه عنه به أهل العراق كعبد الله بن نمير[5]، ووكيع[6]، وعبدة بن سليمان[7]، سليمان[7]، وأبي أسامة[8]، وجعفر بن عون[9]، ووهيب بن خالد[10]

ورواه مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت:" كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة، ثم يصلي إذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين"[1]. واقتصر مالك على هذا اللفظ من غير الزيادة التي ثبتت عند غيره من أهل العراق من قول عائشة رضي الله عنها:" يوتر من ذلك بخمس لا يجلس في شيء إلا في آخرِها ".

---

1 – أبو بكر أحمد بن علي البغدادي (الخطيب البغدادي)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ت: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف – الرياض –، 1403هـ-1983م، (12/2).

2 – أنظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، (321/7)، وابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، (64/9). وأبو الحسن أحمد بن عبد الله العجلى، الثقات، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار – المدينة المنورة – السعودية، ط: 1، 1405هـ – 1985م، (332/2).

3 – أبو بكر أحمد بن علي البغدادي (الخطيب البغدادي)، تاريخ بغداد، (56/16).

4 – أنظر: بشير علي عمر، منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، وقف السلام الخيري، ط: 1، 1425 هـ – 2005 م، (580/1).

5 – أخرجه مسلم في "الصحيح" (508/1)، والترمذي في "السنن" (581/1).

6 – أخرجه مسلم في "الصحيح" (508/1).

7 – أخرجه مسلم في "الصحيح" (508/1)، وابن ماجة في "السنن" (498/2)، والنسائي في "السنن الكبرى" (243/1) و(163/2).

8 – أخرجه مسلم في "الصحيح" (508/1).

9 – أخرجه الدارمي في "السنن" (432/1)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (40/3).

10 – أخرجه أبو داود في "السنن" (39/2).

ويظهر من صنيع الإمام مالك والبخاري – في الاكتفاء برواية هذا الحديث من غير الزيادة – ترجيحُها على رواية العراقيين التي جاءت فيها الزيادة، وقد كان مالك ينقم على هشام بن عروة ما حدّث به في العراق؛ قال ابن خراش في تاريخه:" هشام بن عروة كان مالك لا يرضاه، وكان هشام صدوقاً، تدخل أخباره في الصحاح، بلغني أن مالكاً نقم عليه حديثه لأهل العراق"[2].

وقد رجح كذلك الإمام أحمد رواية أهل المدينة عن هشام؛ روى الأثرم عن الإمام أحمد قوله:" كأن رواية أهل المدينة عنه أحسن، أو قال: أصح"[3]، أي مقارنة برواية أهل العراق عنه.

قال ابن رجب في بيان سبب تقديم رواية أهل المدينة عن هشام، والخلل في رواية العراقيين عنه:" وهذا فيما نرى أن كتبه لم تكن معه في العراق فيرجع إليها، والله أعلم"[4].

فتبين أثر التحديث من الحفظ في الأسفار خاصة ممن كان اعتماده في الأداء على الكتاب، وذلك أن الجهابذة من أهل النقد قدموا رواية أهل البلد على رواية غيرهم، لأن الشيخ كان يحدث في بلده من حفظه ويرجع إلى كتابه، أما في السفر فقد اعتمد على الحفظ فغلط.

المطلب الثاني: تعليل رواية الثقة في السفر بسبب غياب كتبه:

لم يقتصر نقد رواية الشيوخ في الأسفار على ترجيح مروياتهم في بلدانهم وتقديمها على ما رووه في حال السفر، بل كانوا يعللون بعض ما رواه الشيوخ في أسفارهم بسبب غياب الكتب عنهم خاصة إذا كان اعتماد الشيوخ في الرواية عليها؛ ومثال ذلك ما وقع فيه معمر بن راشد من الغلط عند سفره إلى البصرة ولم يكن معه كتابه فحدث من حفظه: قال معمر:" عن الزهري، عن أنس رضي الله عنه، أن النبي ﷺ كوى أسعد بن زرارة من الشوكة".

وهذا الحديث اختلف فيه عن معمر بن راشد، فرواه عنه متصلاً بهذا الإسناد: يزيد بن زريع[5].

ورواه مرسلاً عبد الرزاق بن همام، عن معمر، عن الزهري، عن أبي أمامة بن سهيل بن حنيف، قال: دخل رسول الله ﷺ على أسعد بن زرارة وبه وجع، يقال له: الشوكة، فكواه حوران على عنقه فمات، فقال النبي ﷺ:" بئس الميت لليهود، يقولون: قد داواه صاحبه، أفلا نفعه"[1].

---

1 – أخرجه الإمام مالك في "الموطأ"، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية – أبو ظبي – الإمارات، ط: 1، 1425 هـ – 2004 م، (165/2)، ومن طريق مالك أخرجه البخاري في "الصحيح"، (57/2)، وأبو داود في "السنن" (39/2)، والنسائي في "السنن"، (242/1)، (162/2).

2 – ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، (680/2).

3 – المصدر السابق، (678/2).

4 – المصدر السابق، (769/2).

5 – أخرجه الترمذي في "السنن" (485/3)، وقال حديث حسن غريب، والبزار في "المسند"، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله – وعادل بن سعد – وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ط: 1، 1408هـ – 1988م/ 1410هـ– 2009م، (13/13)، وأبو يعلى الموصلي في "المسند"، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث – دمشق – سوريا، ط: 1، 1404هـ – 1984م، (274/6)، وابن حبان في "الصحيح"، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان، ط: 2، 1414هـ – 1993م، (443/13)، والحاكم في "المستدرك"، (207/3) و(402/4)، والبيهقي في "السنن الكبرى"، (575/9).

فظهر الاختلاف في هذا الحديث عن معمر بن راشد، وقد تابعه في إرساله كل من صالح بن كيسان[2]، ويونس بن يزيد[3]، وابن جريج[4] جميعهم عن ابن شهاب الزهري، عن أبي أمامة بن سهيل بن حنيف.

أما سبب الاختلاف أن معمر قد رواه في اليمن مرسلاً وفي البصرة متصلاً؛ وقد أعله الدارقطني بذلك قال:"يرويه معمر، عن الزهري، عن أنس حدث به بالبصرة، ووهم فيه، والصحيح: عن الزهري، عن أبي أمامة بن سهل: أن النبي ﷺ كوى أسعد بن زرارة"[5].

وقال البزار عقب تخريجه لرواية ابن زريع عن معمر:" وهذا الحديث أخطأ فيه معمر فيما تبين لأهل الحديث بالبصرة لأن الزهري يرويه، عن أبي أمامة بن سهل، ولكن هكذا رواه يزيد ابن زريع عنه"[6].

وقال ابن رجب:" مما اختلف فيه باليمن والبصرة حديث:" أن النبي ﷺ كوى أسعد بن زرارة من الشوكة"؛ رواه باليمن عن الزهري، عن أبي أمامة بن سهل مرسلا، ورواه بالبصرة عن الزهري، عن أنس، والصواب المرسل"[7].

وأما سبب غلط معمر في هذا الحديث فقد أرجعه أئمة النقد إلى أنه حدث من حفظه عند سفره إلى البصرة فغلط؛ قال العباس بن يزيد البحراني عن هذا الحديث:" وهذا مما غلط فيه معمر بالبصرة؛ وذلك أنه لم يكن معه كتاب فغلط"[8]، وقال أحمد في رواية الأثرم:" حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إليّ من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر، يعني باليمن، وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة"[9]، وقال يعقوب بن شيبة:" سماع أهل البصرة من معمر، حيث قدم عليهم فيه اضطراب، لأن كتبه لم تكن معه"[10].

فلما رجع معمر إلى اليمن راجع كتابه فعرف خطأه وبيّنه؛ قال عبد الرزاق:" فلما قدم علينا قال إني قد غلطت بالبصرة في حديثين حدثتهم عن الزهري عن أنس أن النبي ﷺ كوى أسعد بن زرارة، وإنما حدثنا الزهري عن أبي أُمامة بن سهل مرسل، وحدثتهم عن

---

1 – أخرجه أبو عروة معمر بن راشد البصري، نزيل اليمن في " الجامع" (مصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي– الهند، ط: 1، 1390هـ– 1970م، (407/10)، وابن سعد في "الطبقات الكبرى"، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط: 1، 1410 هـ – 1990 م، (458/3)،

2 – أخرجه ابن سعد في "الطبقات الكبرى"، (458/3).

3 – أخرجه الحاكم في "المستدرك" (238/4)، وابن عبد البر في "التمهيد"، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، 1387 هـ – 1968م، (61/24).

4 – أخرجه ابن عبد البر في "التمهيد" (61/24)، وفي "الاستذكار"، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط: 1، 1421هـ – 2000م، (416/8).

5 – أبو الحسن الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، (201/12).

6 – أخرجه البزار في "المسند"، (13/13).

7 – ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (766/2).

8 – أبو القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر، تاريخ دمشق، ت: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: 1، 1418 هـ – 1997م، (392/59).

9 – ابن رجب الحنبلي، المصدر السابق (766/2).

10 – المصدر نفسه.

الزهري عن سالم عن أبيه "أن غيلان بن سلمة أسلم وعنده عشر نسوة"، قال معمر: ذهبت إلى حديث الزهري عن سالم عن أبيه "أن غيلان بن سلمة طلق نساءه"."[1].

ويظهر جلياً من خلال تطبيقات المحدثين في هذا المثال أن مما يستعان به من الدلائل في إعلال المرويات في حال السفر، أي في بعض البلدان دون بعض؛ التحديث من الحفظ في السفر وغياب الكتاب، فقد أعل أئمة الحديث رواية معمر في البصرة لهذا السبب، وقد تقصر عبارتهم في التعليل عن ذكر السبب، وكثيراً ما نجدهم ينتقدون رواية حديث الشيخ في بلد ويصححونها عنه في آخر، وهنا يتجلى أثر التحديث في الأسفار من حيث نقد المرويات.

المطلب الثالث: تضعيف رواية الشيخ عن شيوخه من أهل بلد دون أخرى بسبب ما وقع له في السفر:

لقد نظر أئمة النقد فيما يرويه بعض الشيوخ عن شيوخ أهل بلد بعينه، فوجدوا مخالفةً لغيرهم من الرواة، بينما لا يخالف غيره فيما رواه عن شيوخ بلده ويكون مستقيم الحديث، وهذا ما يدل على وجود خلل في روايته من طريق دون أخرى، وكان السبب في هذا الغلط راجع إلى أداء الشيخ لمرويات أهل بلد اختل ضبطه عنهم لظروف متعلقة برحلته في تحصيلها؛ ومن أمثلة ذلك: إسماعيل بن عياش وهو شامي سمع بالحجاز والعراق، ومما انتقد من حديثه عن غير أهل الشام: ما روي عن إسماعيل بن عياش، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: "لا يقرأ الجنب والحائض شيئا من القرآن".

هذا الحديث رواه الترمذي[2] من طريق علي بن حُجر، وابن ماجه[3] من طريق هشام بن عمار، والترمذي[4] والبزار[5] والدارقطني[6] والبيهقي[7] من طريق الحسن بن عرفة، والطحاوي[8] من طريق عبد الله بن يوسف، والدارقطني[9] من طريق داود بن رشيد وسعيد بن بن يعقوب الطالقاني وإبراهيم بن العلاء الزبيدي، جميعهم عن إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

وقد انتقد الأئمة هذا الحديث وجعلوا عهدة الوهم فيه على إسماعيل بن عياش، قال عبد الله: "سألت أبي عن حديث حدثناه الفضل بن زياد الذي يقال له: الطسي قال: حدثنا إسماعيل بن عياش، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي

---

1 – ابن عساكر، المصدر السابق.

2 – أخرجه الترمذي في "السنن"، (194/1).

3 – أخرجه ابن ماجة في "السنن"، (376/1).

4 – أخرجه الترمذي في "السنن"، (194/1).

5 – أخرجه البزار في "المسند"، (219/12).

6 – أخرجه الدارقطني في "السنن"، (210/1).

7 – أبو بكر البيهقي، شعب الإيمان، تحقيق: د/ عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع – الرياض، ط: 1، 1423 هـ – 2003 م، (445/3). و"السنن الكبرى"، (144/1)، (461/1).

8 – أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، شرح معاني الآثار، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، ط: 1، 1414هـ – 1994م، (88/1).

9 – أخرجه الدارقطني في "السنن"، (210/1-211).

ﷺ: "لا يقرأ الجنب والحائض شيئا من القرآن" فقال أبي: هذا باطل أنكره على إسماعيل بن عياش، يعني أنه وهم من إسماعيل بن عياش"[1].

وأعله كذلك أبو حاتم الرازي؛ قال ابن أبي حاتم:" وسمعت أبي وذكر حديث إسماعيل بن عياش، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ قال:" لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئا من القرآن". فقال أبي: هذا خطأ؛ إنما هو عن ابن عمر قوله"[2].

وأنكره الإمام البخاري؛ قال الترمذي:" وسألت محمداً عن حديث إسماعيل بن عياش، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ:" لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئا من القرآن". فقال: لا أعرفه من حديث ابن عقبة"[3].

وقد اتفقت كلمة النقاد على أن إسماعيل بن عياش إذا حدث عن غير الشاميين وقع في الوهم؛ وقد روى هذا الحديث عن موسى بن عقبة وهو من أهل المدينة، فيغلب على ظن الناقد وهمه في هذه الرواية.

قال البخاري:" وإسماعيل بن عياش منكر الحديث عن أهل الحجاز، وأهل العراق"[4].

وروى العقيلي عن يحي بن معين وقد ذُكر عنده إسماعيل بن عياش، فقال:" كان ثقة فيما روى عن أصحابه أهل الشام، وما روى عن غيرهم يخلّط فيه"[5].

وقد بين يحي بن معين أن إسماعيل بن عياش ضيع كتابه الذي دون فيه مروياته عن أهل الحجاز فصار يحدث عنهم من حفظه وهذا هو سبب تطرق الوهم لروايته عن الحجازيين؛ روى الطبراني عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة قال:" سمعت يحي بن معين يقول: إسماعيل بن عياش ثقة فيما روى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز فإن كتابه ضاع فخلط في حفظه عنهم"[6].

ومن هنا يظهر أثر التحديث في السفر من حيث الأداء فقد تضعف رواية الشيخ عن شيوخه من أهل بلد دون أخرى بسبب ما يقع له في السفر مما يوجب خفة الضبط عنده كضياع الكتب مثلا، ونجدهم يعبرون عن ذلك بكون الراوي ثقة إذا حدث عن شيوخ بعض البلدان، وضعيف إذا حدث عن شيوخ غيرها.

1 – أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، (381/3).

2 – أبو محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي، العلل، (575/1).

3 – أبو عيسى الترمذي، علل الترمذي الكبير، (58).

4 – أبو عيسى الترمذي، علل الترمذي الكبير، (58).

5 – أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي المصدر السابق، (247/1).

6 – أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الصغير، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، دار عمار – بيروت –لبنان، ط: 1، 1405هـ – 1985م، (140/1)، وانظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (224/6).

خاتمة:

في ختام هذا البحث يمكن إجمال أهم النتائج في النقاط التالية:

1. أن أصول انقد الحديثي إنما تمتد إلى عهد النبي ﷺ، حيث ظهرت بواكيره، ثم أخذت تتضح أسسه وقواعده إلى أن استقرت في القرن الثالث للهجرة، وإن ذلك لمما يبعث في النفس الاطمئنان من جهة صحة ما نقل إلينا من المرويات، إذ لم يتخلف أئمة المسلمين عن تنقية وتطهير السنة من كل ما يشوبها، فتصدو لشتى أنواع الوهم والغلط، كلٌ حسب ما تقتضيه أحوال زمانه من أسباب دخول الخلل في روايات الحديث.

2. أن الملابسات والظروف (القرائن) المتعلقة بالرواية تحملاً وأداءً، سنداً ومتناً لها دور كبير في النقد الحديثي لحفظ السنة، وهذا مظهر جلي من مظاهر دقة النقد أئمة الحديث، وفيه رد صريح على من طعن في منهج المحدثين وزعم أنه لا يعدو ظواهر الأسانيد.

3. أن جمع المرويات وتعديد طرق رواية الحديث وتوسيع دائرة الاطلاع إنما يحصل بالرحلة والأسفار ولذلك عظمت عناية طلبة العلم بها منذ القدم؛ وقد تعلق النقد الحديثي ببعض الأحوال والملابسات في الرحلة، مما يُسدل به على الغلط في الرواية تحملاً أو أداءً.

4. التحمل في الأسفار كان عند بعض الرواة مدخلاً لوقوع الوهم والغلط في رواياتهم، ويمكن القول بأن أهم الأسباب في تعليل ما تحمله الراوي في السفر إنما هو قلة الملازمة للشيخ وما ينجر عنها.

5. يمكن إجمال آثار التحمل حال الرحلة على النقد في تطبيقات المحدثين فيما يلي:

- ✓ نقد مرويات الراوي بسبب قلة ملازمته للشيخ؛ ووقع ذلك من النقاد في صورتين: **الأولى** بترجيح رواية أهل البلد على رواية الغريب للمعرفة بحديث الشيخ، و**الثانية** بتعليل رواية الثقة لقلة ملازمته للشيخ كونه في السفر.
- ✓ نقد مرويات خاصة للراوي الثقة بسبب عدم الإحاطة ببعض أحوال الشيوخ في الرحلة.

6. أن النقد في بعض المرويات يتوجه إلى رواية الشيخ في حال الترحال، وبذلك يكون حديثه في بلده مستقيماً، وحديثه في غير بلده أو عن غير أهل بلده غير مستقيم؛ والسبب في نقد هذا النوع من الروايات في تطبيقات المحدثين يرجع أساساً إلى اختلال ضبط الشيخ عند غياب كتابه عنه، خاصة إذا كان اعتماده في الأداء عليه، فإذا حدث في الأسفار مما علق في ذهنه من الحفظ وقع في الوهم والخطأ.

7. يمكن إجمال أثار الأداء حال الأسفار في تطبيقات المحدثين فيما يلي:

- ✓ تضعيف رواية الشيخ عن شيوخه من أهل بلد دون أخرى بسبب ما وقع له في السفر مما يوجب ضعف ضبطه كضياع كتبه في السفر.
- ✓ ترجيح رواية الراوي في بلده على الرواية في السفر.
- ✓ تعليل رواية الثقة في السفر بسبب غياب كتبه خاصة إذا كان ممن يعتمد عليها في التحديث.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المراجع:

1. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، دت، مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: 1، 1371 هـ 1952 م .
2. ابن عبد البر "الاستذكار"، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط: 1، 1421هـ – 2000م.
3. ابن عبد البر في "التمهيد"، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، 1387 هـ - 1968م.
4. أبو أحمد بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، ت: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت–لبنان، ط: 1، 1418هـ–1997م،
5. أبو الحسن أحمد بن عبد الله العجلى، الثقات، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار - المدينة المنورة – السعودية، ط: 1، 1405هـ – 1985م.
6. أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ت: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، دار ابن الجوزي – الدمام، ط: 1، 1427 هـ- 2008م.
7. أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، سنن الدارقطني، تحقيق: شعيب الارنؤوط - حسن عبد المنعم شلبي - عبد اللطيف حرز الله - أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط: 1، 1424 هـ - 2004 م.
8. أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، التمييز، تحقيق: د/ محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر - المربع – السعودية، ط: 3، 1410هـ – 1990م.
9. أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت –لبنان، ط: 1، 1412هـ – 1991م.
10. أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ت: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- المدينة- المملكة العربية السعودية، ط: 1، 1404هـ–1984م.
11. أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية – القاهرة - مصر، ط: 1، 1379هـ – 1960م.
12. أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الصغير، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، دار عمار – بيروت –لبنان، ط: 1، 1405هـ – 1985م.
13. أبو القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر، تاريخ دمشق، ت: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: 1، 1418 هـ - 1997م.
14. أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: 3، 1424 هـ - 2003 م.
15. أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، سنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: 3، 1424 هـ - 2003 م.
16. أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، شعب الإيمان، تحقيق: د/ عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع – الرياض، ط: 1، 1423 هـ - 2003 م.
17. أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، معرفة السنن والآثار، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية كراتشي - باكستان، دار قتيبة - دمشق –بيروت، دار الوعي - حلب - دمشق، دار الوفاء - المنصورة – القاهرة، ط: 1، 1412هـ - 1991م.

18. أبو بكر أحمد بن علي البغدادي (الخطيب البغدادي)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ت: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف – الرياض –، 1403هـ-1983م.

19. أبو بكر أحمد بن علي البغدادي (الخطيب البغدادي)، الرحلة في طلب الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان، ط: 1، 1395هـ- 1975م.

20. أبو بكر أحمد بن علي البغدادي (الخطيب البغدادي)، الكفاية في علم الرواية، د.ت، مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن – الهند، د.ط، 1357هـ - 1938م.

21. أبو بكر أحمد بن علي البغدادي (الخطيب البغدادي)، تاريخ بغداد، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: 1، 1417 هـ-1996م.

22. أبو بكر أحمد بن عمرو البزار، المسند (البحر الزخار)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله - وعادل بن سعد - وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط: 1، 1408هـ - 1988م/ 1410هـ- 2009م.

23. أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي- الهند، ط: 1، 1390هـ- 1970م.

24. أبو بكر كافي، منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في الجرح والتعديل من خلال كتابه العلل ومعرفة الرجال، دار ابن حزم، ط: 1، 1426هـ – 2005م.

25. أبو بكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة النيسابوري، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: د/ محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت – لبنان، ط: 3، 1424 هـ - 2003 م،

26. أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، شرح معاني الآثار، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، ط: 1، 1414هـ - 1994م.

27. أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي، الضعفاء، تحقيق: قسم التحقيق بدار التأصيل، دار التأصيل - مصر، ط: 1، 1434هـ، 2013 م.

28. أبو حاتم محمد بن حبان البُستي، "المجروحين" من المحدثين والضعفاء والمتروكين تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب – سوريا، ط: 1، 1396هـ – 1976م.

29. أبو حاتم محمد بن حبان البستي، صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان، ط: 2، 1414هـ – 1993م.

30. أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، السنن، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط - محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط: 1، 1430 هـ - 2009 م.

31. أبو سفيان مصطفى باحو، العلة وأجناسها عند المحدثين، دار الضياء – طنطا - مصر، ط: 1، 1426هـ – 2005م، (231).

32. أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، الضعفاء والمتروكون، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب – سوريا، ط: 1، 1396هـ – 1976م.

33. أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، الجامع في العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي وغيره، تحقيق: د/ وصى الله بن محمد عباس، الدار السلفية، بومباى – الهند، ط: 1، 1408 هـ - 1988 م.

34. أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: د/ وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني – الرياض، ط: 2، 1422 هـ - 2001 م.

35. أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، مسند الإمام أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط: 1، 1421 هـ - 2001 م.

36. أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط: 1، 1411هـ – 1990م.

37. أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي – مصر، ط: 1، 1358هـ - 1940م.

38. أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، الأدب المفرد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية – بيروت- لبنان، ط: 3، 1409هـ – 1989م.

39. أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الكبير، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد الدكن – الهند، د.ط.

40. أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، الضعفاء، تحقيق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، مكتبة ابن عباس، ط: 1، 1426هـ - 2005م.

41. أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، خلق أفعال العباد، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، دار المعارف – الرياض – السعودية.

42. أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط: 1، 1422هـ – 2001م.

43. أبو عبد الله محمد بن سعد البغدادي. الطبقات الكبرى، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت – لبنان، ط: 1، 1388هـ -1968 م.

44. أبو عبد الله محمد بن سعد البغدادي، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط: 1، 1410 هـ - 1990 م.

45. أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني، سنن ابن ماجة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمَّد كامل قره بللي - عَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، ط: 1، 1430 هـ - 2009 م.

46. أبو عمرو ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، ط: 1، 1423 هـ - 2002 م.

47. أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت – لبنان، 1419هـ- 1998 م.

48. أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، علل الترمذي الكبير، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت – لبنان، ط: 1، 1409هـ – 1989م.

49. أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر – بيروت – لبنان، ط: 3، 1404هـ – 1984م.

50. أبو محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي، العلل لابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و: د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، ط: 1، 1427 هـ - 2006 م.

51. أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، سنن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع - المملكة العربية السعودية، ط: 1، 1412 هـ - 2000 م.

52. أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، الضعفاء، تحقيق: فاروق حمادة، دار الثقافة - الدار البيضاء، ط: 1، 1405هـ – 1984م.

53. أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، د.ت، دار الفكر - بيروت – لبنان، د.ط، 1416 هـ – 1996 م.

54. أبو يعلى أحمد بن علي الموصلي، المسند، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث – دمشق – سوريا، ط: 1، 1404هـ – 1984م.

55. أحمد بن نافع المورعي، رسالة دكتوراه "منهج البيهقي في النقد من خلال كتابه السنن الكبرى"، جامعة أم القرى –كلية الدعوة وأصول الدين- المملكة العربية السعودية، 1410هـ-1990م.

56. إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري، مسائل الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – بيروت - لبنان، ط: 1، 1400هـ – 1980م.

57. بشير علي عمر، منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، وقف السلام الخيري، ط: 1، 1425 هـ - 2005 م.

58. زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ت: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار - الزرقاء – الأردن، ط: 1، 1407هـ - 1987م.

59. شمس الدين الذهبي، المغني في الضعفاء، تحقيق: د/ نور الدين عتر، د.ط.

60. شمس الدين الذهبي، تذكرة الحفاظ، ت: عبد الرحمن بن يحي المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط: 1، 1374هـ-1955م.

61. مالك بن أنس الأصبحي، الموطأ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي – الإمارات، ط: 1، 1425 هـ - 2004 م.
62. محمد مصطفى الأعظمي، منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، مكتبة الكوثر – المملكة العربية السعودية، ط: 3، 1410هـ – 1990 م.
63. مصطفى بن حسني السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، المكتب الإسلامي - بيروت – لبنان، ط: 3، 1402 هـ - 1982 م.
64. المعلمي اليماني، تقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي، مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: 1، 1271هـ - 1952م.